العلاقات المصرية - الماليزية
بين الواقع والمأمول

د/ غزلان محمود عبد العزيز
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة ٦ أكتوبر

مقدمة :

في اطار اهتمام السياسة الخارجية المصرية بالدائرة الآسيوية ، جاء الاهتمام المصري بدعم العلاقات مع ماليزيا خاصةً وأنها كانت تواجه العديد من التحديات، كالتي تواجهها على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى، حيث استطاعت ماليزيا بفضل سياسات حكوماتها المتميزة تخطي هذه المشكلات – بدرجة كبيرة – مما جعلها نموذجاً ناجحاً يمكن الاحتذاء به.

حيث كانت مصر من أوائل الدول العربية التي اهتمت الحكومات الماليزية بتدعيم العلاقات معها منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، صعوداً على جسر البعثات التعليمية وتوافد الطلاب الماليزيين الى مصر، الذين تلقوا التعاليم الدينية والدنيوية من الأزهر الشريف، غير أن العلاقات على المستوى الرسمي قد تأسست فى عام ١٩٥٩، ومن ثم شهدت العلاقات تنسيقاً سياسياً مستمراً تجاه مختلف القضايا الدولية والإقليمية وتوافقاً فى الرؤى حيال العديد من القضايا والإشكاليات، مثل مكافحة الإرهاب والقضية الفلسطينية والاوضاع في العراق ولبنان والسودان.

ومن جانب آخر هناك العديد من المنظمات الدولية التى عززت العلاقات بين البلدين؛ ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز بالإضافة إلى الحرص على تبادل التأييد بين البلدين في الترشيحات لمختلف المناصب في المنظمات الدولية والإقليمية .

والواقع كان لهذا التنسيق والتعاون السياسي المشترك، انعكاسه على التعاون الاقتصادي وعمليات التبادل التجاري والاستثمارات البينية للبلدين، غير أن المُتتبِع للعلاقات المصرية الماليزية خاصة في شقها الاقتصادي، يمكنه ملاحظة إتسامها بالتذبذب، وأنها رغم كل الأفاق المنشودة لتفعيل هذه الشراكة، إلا أنها مازالت لاترقى إلى المستوى المنشود والمأمول بين البلدين، حيث شهدت العلاقات توتراً سياسياً ملحوظاً

في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وتقليص لأعداد البعثات التعليمية الوافدة إلى مصر فى ظل الاضطرابات الأمنية الأخيرة.

ومن هذا المنطلق، تتناول الدراسة واقع العلاقات المصرية الماليزية من خلال استعراض مجالات التعاون المشترك، وتحليل أهم أسباب الضعف والتذبذب والبحث عن الآليات التي يمكن أن تساعد في دعم وتعزيز هذه العلاقات علي النحو التالي :-

أولاً: العلاقات السياسية بين البلدين:

ارتبطت مصر وماليزيا بعلاقات تاريخية متميزة على مختلف المستويات بين البلدين، حيث أنها تقوم على الميراث الاستعماري المشترك، والتشابه الثقافي والاجتماعي بين البلدين، بالإضافة إلى تقارب الفترة الزمنية التي نالت فيها كلا الدولتين الاستقلال عن التاج البريطاني.

والواقع تحتفظ مصر مع ماليزيا بعلاقات سياسية تاريخية متميزة تعود إلى ماقبل سنوات استقلال ماليزيا حيث تم انشاء الرابطة الماليزية في مصر عام ١٩٣٠ ، ومنذ حصول ماليزيا على استقلالها عام ١٩٥٧وقد اهتمت بتدعيم علاقاتها مع الدول الاسلامية وبالتالي العربية، وفى عام ١٩٥٩ بدأ التمثيل الدبلوماسى الكامل بين البلدين ، حيث قامت حكومة الاتحاد الماليزى بتعيين سفير لها في القاهرة عام ١٩٦٠، كما تم تقديم وشاح التماسك – وهو أرفع وشاح في اتحاد ماليزيا – إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في يناير١٩٦٤.

ومن جانب آخر اختارت أيضاً حكومة ماليزيا سفارة مصر لديها، كى تقوم برعاية مصالح إندونيسيا في اتحاد ماليزيا ،وذلك أثناء انقطاع العلاقات بين البلدين بسبب معارضة إندونيسيا لقيام اتحاد ماليزيا، كما ساندت الحكومة الماليزية مصر في مشكلة تجميد عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، باعتبار مصر دولة إسلامية ودولة مؤسسة لمنظمة للمؤتمر الإسلامي.

والمتابع للشأن الماليزى، يمكنه ملاحظة إزدياد التقارب بين مصر وماليزيا منذ تولى "تون عبد الرازق" رئاسة الوزراء في ماليزيا عام ١٩٧٠، حيث يعتبر البعد الديني أحد أهم الابعاد المؤثرة في السياسة الخارجية الماليزية وبالتالي بدأت تهتم الحكومة بوضع الدائرة الاسلامية ضمن دوائر اهتمامها، وبإعتلاء د.محاضير محمد، سدة الحكم عام ١٩٨٠ ازداد مركز وأهمية الدائرة الاسلامية ومن ثم المنطقة العربية في السياسة الخارجية الماليزية.

هكذا تدفقت زيارات العمل بين الجانبين خلال العقود السابقة، وكان من أوائلها زيارة الرئيس الأسبق مبارك –نائب رئيس الجمهورية آنذاك– بزيارة رسمية إلى ماليزيا عام ١٩٧٩. كما قام السيد محاضير محمد رئيس الوزراء الماليزي –الأسبق– بزيارة عمل إلى مصر فى ٢٠٠٣. ومن ثم تعددت الزيارات الثنائية بين الجانبين خلال العقود السابقة إلى جانب المشاركة فى المنتديات والمؤتمرات التى تعقد فى البلدين.

ومن بين أهم الزيارات المتبادلة ؛ زيارة وزير التضامن الاجتماعي المصرى لماليزيا في سبتمبر ٢٠٠٧، و زيارة الدكتور "رايس ياتيم" وزير خارجية ماليزيا لرئاسة وفد بلاده في اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين في أبريل ٢٠٠٨ والتي اختتمت بتوقيع وزير الخارجية المصرى ونظيره الماليزي على محضر اجتماع اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين والتي ضمت العديد من الممثلين الحكوميين في كافة مجالات التعاون، تبعها أيضاً زيارة السيدة فايزة ابو النجا ، وزيرة التعاون الدولي –سابقاً– إلى ماليزيا للمشاركة في اجتماعات القمة السادسة لمجموعة الثمانية في يوليو ٢٠٠٨، و زيارة وزير التجارة والصناعة المصرى في يناير ٢٠٠٩ لبحث سبل تفعيل التبادل التجاري بين الدولتين ، وفى عام ٢٠١٠ ترأس السيد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الماليزى وفداً زائراً إلى مصر ، يتألف من مسئولي الوزارة وقطاعاتها المختلفة ورجال الأعمال لبحث واستطلاع فرص التعاون بين الجانبين.

ومن العوامل التى أدت الي تعميق أواصر التعاون ووشائج العلاقات بين مصر وماليزيا، تبنى القيادتين العديد من وجهات النظر المشتركة على الصعيد الدولي وفى المحافل متعددة الأطراف، حيث أنهما عضوين في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمم المتحدة، بالإضافة إلى عضويتهما المشتركة في عدد من التجمعات الإقليمية في إطار صيغة تعاون "جنوب–الجنوب"، ومجموعة دول الثماني الاسلامية النامية، ومجموعة الـ٧٧ مما يدعم التعاون بين البلدين وبين كل منهما والدول الأخرى الأعضاء، بما يسهم فى إيجاد حلول للمشكلات الدولية مثل حقوق الإنسان وقضايا البيئة وظاهرة الإرهاب وقضايا اللاجئين، وإرساء قواعد مشتركة لدعم السلام فى العلاقات الثنائية.

ولاسيما أن لكل من مصر وماليزيا رؤية مشتركة حول كون الأمم المتحدة المنظمة الدولية المعنية بقضايا التنمية العالمية والسلام والأمن الدوليين ومحاور النشاط في المجالات الإنسانية والأزمات العالمية وتحرى حالات انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ

القانون الدولي، كذلك ابدى الجانبان توافقاً ملحوظاً تجاه القضايا العربية والاسلامية، ومن أبرزها القضية الفلسطينية و التأكيد على عدم التخلي عن أي جزء من القدس، باعتبارها تخص الأمة الاسلامية بأسرها، فيما تقاربت سياسات ومواقف القيادتين المصرية والماليزية إزاء الغزو الأنجلو-أمريكي على العراق، حيث كان الموقف الماليزي من أقوى المواقف المؤيدة لعدم اتخاذ أي اجراء من جانب القوى الكبرى دون الرجوع إلى قرارات الأمم المتحدة والحصول على موافقة المجتمع الدولي.

كذلك تتميز العلاقات السياسية بين ماليزيا ومصر بأنها وثيقة وودية، وتحمل التزاماً ثنائياً تجاة تعزيز وتعميق هذه الصلات من خلال تبنى مواقف دولية داعمة، خاصة بعد أن تم تنصيب ماليزيا رئيساً لمجموعة دول الأسيان وعضواً غير دائم فى مجلس الأمن الدولى لعام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ، حيث ساندت ماليزيا مصر خلال هذه الفترة فى مساعيها للحصول على مقعد غير دائم فى مجلس الأمن لعام ٢٠١٦/٢٠١٧، كما لقت رغبة مصر فى الإنضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) ، لكى تصبح شريك حوار للأسيان ترحيباً حاراً من جانب ماليزيا وجميع الدول الأعضاء.

ثانيا التعاون الاقتصادي المصري الماليزي:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر وماليزيا العديد من الإتفاقيات الثنائية التي حكمت إطار العلاقات بين الجانبين، حيث جرى توقيع هذه الاتفاقيات خلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الهيئات التابعة للحكومات، حيث ترتبط الدولتين بعدد من الاتفاقيات الثنائية على مختلف المستويات، البالغة أكثر من ٢٠ اتفاقية تشمل العديد من المجالات؛ من بينها التجارة والتعاون والاقتصاد والسياحة والطيران ومجالات تشجيع الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وانشاء مجلس رجال أعمال مصري ماليزي مشترك، بالإضافة إلى عدد من مذكرات التفاهم بين الجانبين.

حيث شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية بين رئيسي وزراء البلدين، الخاصة بتبادل معاملة الدولة الأولى بالرعاية للسلع والخدمات المتبادلة بما فيها خدمات النقل الجوي والبحري، وشملت هذه الاتفاقيات أن يتم تسوية المدفوعات بالعملات الحرة.

كما تتابعت فى حقبة التسعينيات العديد من اتفاقيات التعاون المشترك بين الجانبين، والتي شملت: اتفاقية انشاء أول شركة استثمارية مشتركة في مجالات تصنيع السيراميك

والمشغولات الخشبية والنحاسية ومنتجات خان الخليلي والأجهزة الالكترونية والمنزلية من ماليزيا، اتفاقيات متعلقة بحماية وضمان الاستثمار، وحماية الازدواج الضريبي، وخدمات الطيران، فضلاً عن ذلك، اتفاقيات التعاون بين الغرفة الوطنية الماليزية للتجارة والصناعة وجمعية رجال الأعمال المصريين، وهناك العديد من مذكرات التفاهم المشترك لإنشاء مجلس رجال الأعمال المشترك واتحاد صناعات لكلا البلدين .

وعلي الرغم من هذه الاتفاقيات الموقعة ، الا ان حجم التبادل التجاري السلعي بين البلدين أتسم بالتذبذب مابين الصعود والهبوط، ولم يأخذ اتجاهاً أكثر ايجابية إلا مع بدايات الألفية الجديدة، حيث بلغت الصادرات المصرية الي ماليزيا عام (٢٠٠١) نحو ٩,٨ مليون دولار ،حتي أصبحت نحو ٤٩,٥ مليون دولار عام (٢٠٠٦)، ومن ثم تتسم الصادرات المصرية بالمحدودية النسبية مقارنة بحجم الصادرات الماليزية التي بلغت نحو ٢٠٩,٩ عام (٢٠٠١)، حتي أصبحت نحو ٣٨٤,٣ مليون دولار عام (٢٠٠٦)، وهو ما يتضح في الشكل البيانى التالى :

"تطور التبادل التجاري المصري الماليزي ٢٠٠١-٢٠٠٦ بالمليون دولار"

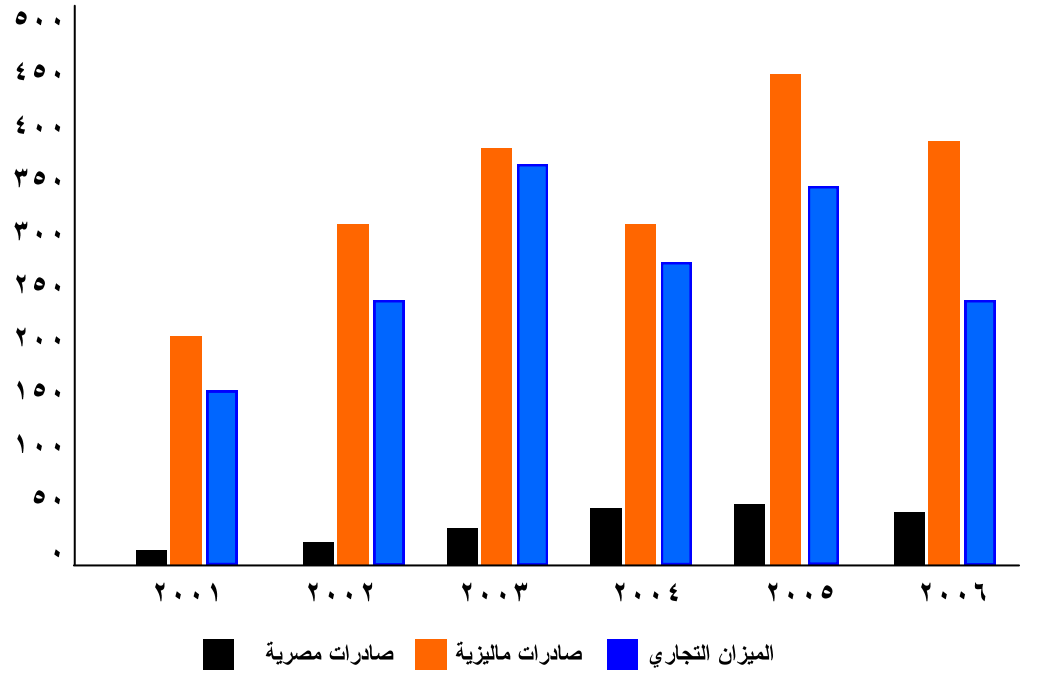

وفي خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥، شهدت كلا من صادرات البلدين ارتفاعا ملحوظا وإن كان قد شابه التذبذب خلال السنوات الأولى لهذه الألفية، فقد شهدت الصادرات الماليزية لمصر ارتفاعاً بمعدل فاق ٥٠% خلال هذه الفترة، حيث سجلت أعلى معدل لها خلال عام ٢٠١٠ لتصل الى ١,٤٠٠مليون دولارثم تراجعت بنسبة ٦,٩ فى عام ٢٠١٢ ، ثم تزايد التراجع خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ لتصل إلى ٥٢٧,٠٣٤ الف دولار .

ولم تكن الصادرات المصرية لماليزيا أفضل حالاً من الواردات، ففي خلال نفس الأعوام الثلاث حيث حققت الصادرات المصرية لماليزيا زيادة قدرها ١٠٠% بعد أن كانت ١٢٧,٧٣ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩ حتي بلغت نحو٣٧٢,٨١ مليون دولار عام ٢٠١٠، وارتفعت حتي بلغت ٤٠٩,١٦ مليون دولار خلال عام ٢٠١١، ومع بداية عام ٢٠١٢ تراجعت بنسبة تجاوزت ٥٠% لتصل إلى ١٦٢,٠٦ مليون دولار .

ومن الجدير بالذكر ان زيت النخيل يمثل حوالي ٧٥% من اجمالي الصادرات الماليزية لمصر، يليها المواد الخام والأجهزة الالكترونية، بالإضافة إلى المنتجات الورقية. على الجانب الأخر، تعتبر المنتجات الغذائية من أهم الصادرات المصرية لماليزيا من الموالح والتبغ الذي يمثل أكثر من ٥٠% من اجمالي الصادرات المصرية لماليزيا.

وفيما يخص مجال الاستثمارات بين البلدين، ونتيجة للدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية، أولت ماليزيا اهتماماً خاصاً بمجال الاستثمارات الأجنبية في مصر منذ بدايات التسعينيات من القرن الماضي، عندما أسست شركة Sime Darby الماليزية المتخصصة في انتاج زيت النخيل. بالإضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات المتعلقة بانشاء فرع لشركة سيراميكا "كليوباترا" في كوالالمبور، وانشاء عدد من المشروعات الماليزية في مصر متمثلة في: استحواز شركة "بتروناس" على حصة في منطقة امتياز شمال شرق البحر المتوسط للمياه العميقة حيث تعد شريكاً رئيسياً في المشروع المصري لتسييل الغاز الطبيعي في مدينة ادكو وذلك منذ العام ٢٠٠٣ ،ومن ثم تعددت مجالات التعاون بين البلدين ومنها:

- انشاء عدد من مشروعات تكرير زيت النخيل الماليزي في مصر والذي يعتبر

المورد الأساسي لمصر من ماليزيا والذي وصل معدل استيراده إلى ٨٨١ ألف طن في عام ٢٠١٦.

- مشروعات خطوط جوية وبحرية بشكل منتظم بين البلدين.
- تدعيم ماليزيا لمشروعات البطاقات الذكية الممغنطة المانعة للتزوير وبتكلفة وصلت إلى مايعادل نصف مليار جنية مصري.
- توقيع عقد شراكة فى فبراير ٢٠١٦ بين شركة ECT الماليزية وشركة LLC المصرية لإنتاج وتوزيع منتج الـ"pio– solv" داخل الأسواق المصرية والأردنية وهو مايمثل إحدى خطوات هذا التحرك الإيجابي خلال الفترة الحالية .

وفي اطار تدعيم العلاقات بين البلدين أعلن رئيس غرفة التجارة والصناعة الماليزية "سيد على العطاس" أنه تم الاتفاق مع هيئة الاستثمار المصرية على إنشاء مكتب لغرفة التجارة الماليزية فى فبراير٢٠١٦ بالقاهرة ، وذلك لبحث احتياجات المستثمريين والتعرف على الفرص الاستثمارية الموجودة بالبلدين وإزالة العقبات التي تقف أمامها.

ومن جانب آخر اكد داتوكو جعفر كوشغارى سفير ماليزيا لدى مصر، إنه يوجد اتجاه لدى الحكومة الماليزية من أجل إنشاء مركز أو منطقة ماليزية في مصر ضمن مشروع تطوير محور قناة السويس لتضم عددا من المصانع الماليزية، ولاسيما أن ماليزيا تعتبر جزءا من مبادرة طريق الحرير الصيني الذي يمتد بين الصين وإيطاليا مرورا بالقناة، ومن ثم يتضح اهمية العمل علي الربط بين مضيق ملقا الذي يقع بين شبه جزيرة ماليزيا وجنوب شرق آسيا بقناة السويس ، مؤكدا علي أن ذلك المشروع سوف يسهم في الربط بين صناعة الشحن حول العالم خاصة وأن هذا المضيق يمر به ٧٠% من الشاحنات القادمة من أوروبا إلي الصين وكوريا.

ومن ثم تميزت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعدة سمات ومنها :

- تتسم التجارة المصرية مع ماليزيا بالتذبذب وأن الصادرات المصرية قد انخفضت مقارنة بحجم الواردات من ماليزيا، نتج عن ذلك وجود عجز مستمر في الميزان التجاري المصري مع ماليزيا.
- يعود السبب الرئيسي لضعف العلاقات الاقتصادية البينية بين البلدين إلى عدم وجود

الاهتمام المستمر بين الطرفين لاستمرار هذه المعاملات، بمعنى أن الاهتمام انما هو وقتي يتم بمبادرات حكومية أو فردية من رجال الأعمال في حال الاحتياج إلى هذه المعاملات التجارية.

- تعاني الصادرات المصرية من ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض المنتجات مثل السيراميك والتى تصل الى نحو ٦٠ % ، كما أن الحكومة الماليزية تشترط الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة، للسماح بدخول بعض البضائع المصرية لافتا إلى ان مصر سوق مفتوح على كافة المنتجات الماليزية.

ثالثاً: العلاقات الثقافية:

يعتبر البعد الديني اساسياً في دعم العلاقات بين مصر وماليزيا، حيث ارتكزت العلاقات بين الجانبين على الدور الكبير الذى يلعبه الدين الإسلامي في تكوين الثقافة المالايوية منذ الهجرات الاولي التي شهدتها أرض المالايو من خلال التجار العرب الذين عملوا على نشر الدين الإسلامي فيها، والتي اثرت بشكل كبير على التكوين الثقافي للمالايو.

هذا وقد تمثل الاهتمام الاول من جانب شعب المالايو بدعم العلاقات مع الدول العربية بصورة عامة ومصر على وجه الخصوص من منطلق وحدة الدين الإسلامي، حيث لعب الأزهر الشريف دوراً كبيراً في جذب المسلمين من شتى بقاع العالم لتلقي علوم الدين الإسلامي، و جذب العديد من الطلاب الماليزيين.

وفي هذا الاطار قام الأزهر بدور هام في مجال دعم العلاقات بين كافة الشعوب العربية والإسلامية ودعم القضايا التي تهم المسلمين، وذلك من خلال العلاقات التي أقامهاا الأزهر مع الهيئات الإسلامية الدولية، والدعوات التي أطلقها لعقد المؤتمرات الدولية، وإيفاد مبعوثيه إلى شتي دول العالم، واستقباله للطلاب الراغبين في تلقي علوم الدين الإسلامي.

وقد حرصت ماليزيا على دعم وتوثيق علاقاتها مع الدول العربية، انطلاقاً من منظور ديني، مُمثَلاً فى حِراك متبادل بين وزارة الاوقاف الماليزية ووزارات الاوقاف في الدول العربية، حيث اهتمت وزارة الاوقاف المصرية بتلبية احتياجات ماليزيا الدينية من الكتب والشرائط المسجل عليها القرآن الكريم، بالإضافة إلى تزويدها بالاساتذة للتدريس وتقديم الفتاوي الدينية.

وفي اطار الدور البارز الذي يلعبه الأزهر الشريف في دعم العلاقات المصرية الماليزية، تم التوقيع في بداية العام ٢٠١٧ على بروتوكول تعاون مع حكومة ماليزيا لقبول عدد ٣٠٠ طالب وطالبة من حملة الثانوية الماليزية للدراسة بكليات العلوم الاسلامية بجامعة الأزهر بعد اجتياز مواد السنة التأهيلية المقررة بالجامعة.

ومن منطلق الدور الكبير الذي لعبه الأزهر في تكوين الثقافة المالايوية، فقد اشاد د.مهاتير محمد في أثناء لقائه مع فضيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر اثناء زيارته لماليزيا عام ١٩٩٨، بدور الأزهر في تدعيم الحركة الثقافية والدينية، من خلال الشهادات العلمية التي تم منحها للعديد من المسئولين الماليزيين، فهناك أكثر من ٣٠ وزيراً ماليزياً، قد نالوا شهاداتهم العلمية من جامعة الأزهر، ولاسيما أن ماليزيا تعتبر من أكثر الدول التي يحصل طلابها على تعليمهم من الأزهر، حيث يدرس فيها أكثر من ٤٠٠٠ طالب، فيما يُشرِف الأزهر على ٩ معاهد دينية في ماليزيا.

ومن هنا يتضح ما يمثله " الدين " كأحد أهم المقومات الإيجابية التي لعبت دوراً مؤثراً في دعم العلاقات المصرية الماليزية.، هذا بالاضافة الي الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانب المصري والجانب الماليزي، تحت إشراف مؤسسة الأزهر .

وقد جرى توقيع هذه الاتفاقيات من خلال الزيارات المتبادلة التي تمت بين الجانبين والتي بدأت منذ عام ١٩٦٤، حيث كانت هناك إحدي عشرة زيارة لوفود ماليزية إلى مصر في الفترة من عام ١٩٦٤ إلى ١٩٩٨، من بينها زيارات بهدف التوقيع على اتفاقيات دينية، وأخري تعليمية، وكان من بين هذه الاتفاقيات :-

- في ٢١ نوفمبر من عام ١٩٦٥ تم التوقيع على اتفاقية تضمنت تدريس الكتب الدينية المصرية في المدارس الماليزية، وعليه فقد ارسلت وزارة الاوقاف المصرية ٨٠٠ كتاب إسلامي للحكومة الماليزية.
- في عام ١٩٧٠ وأثناء الزيارة التي قام بها أمين المجلس الأعلي للشئون الإسلامية في ماليزيا بزيارة إلى مصر، تم خلالها التوقيع على اتفاق يتيح للمجلس الاهلي بماليزيا تطبيق النظام الفني المتبع في المجلس الأعلي للشئون الاسلامية في مصر.
- في ٨ يناير من عام ١٩٧٧ تم التوقيع على اتفاقية تتضمن تبادل أساتذة الجامعات والمعاهد العليا والفنيين في مختلف المجالات الثقافية والتعليمية.

- في عام ١٩٨٢ وفي إطار اهتمام ماليزيا بالإستفادة من الخبرة المصرية في مجال إدارة الشئون الإسلامية، زار مصر وفد ماليزي برئاسة وزير الشئون الدينية والحج، لبحث سبل الإستفادة من مصر في إدارة شئون الاوقاف الماليزية، ومحاكاة الخبرة المصرية في بناء المساجد.
- في عام ١٩٨٣ استفادت ماليزيا من تجربة الأزهر الشريف في بناء الجامعات الإسلامية، وذلك من خلال مشاركته في بناء الجامعة الإسلامية الدولية، ومقرها ماليزيا.
- في مايو ١٩٩٨تم توقيع اتفاق ديني يتم بموجبه تسهيل تبادل الوفود من العلماء والدعاة والكتب والدراسات الدينية، وزيادة عدد المنح المتبادلة بين الجانبين، كما تضمنت الاتفاقية تدعيم تبادل المعلومات التي تساعد على مواجهة الإرهاب والانحراف عن التعاليم الإسلامية.
- في إطار التعاون فى مجال التعليم، وقعت كل من الحكومتين على عدد من الاتفاقيات العلمية، من بينها، توقيع اتفاقية فى عام ٢٠٠١ بين كلية الأداب جامعة عين شمس، وأكاديمية مالايو للغات.
- في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين الاكاديمية الدولية لعلوم الاعلام بمدينة الانتاج الاعلامي والجامعة المفتوحة بماليزيا، تم توقيع اتفاق للتبادل الطلابي بين الاكاديمية والجامعة الماليزية، ينص على قبول خريجي الاكاديمية ببرنامج الماجستير بالجامعة، باعتبارها أحد أكبر الجامعات المتخصصة في العالم في تخصص "Multi Media"، إلى جانب استقبال عدد من الطلاب الماليزيين والمتخصصين في مجال الاذاعة والتليفزيون والسينما بماليزيا للدراسة في الاكاديمية.
- في عام ٢٠٠٣ افتتحت ماليزيا مركزاً للدراسات الماليزية في جامعة القاهرة ، بهدف مد الباحثين المصريين والجالية الماليزية في مصر بجميع المعلومات الخاصة بالتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية في ماليزيا، وكذلك بالقوانين والضوابط الإدارية المعمول بها في ماليزيا في مختلف القطاعات.
- في عام ٢٠٠٨، تم وضع حجر الأساس لإقامة فرع لكليتي الشريعة والقانون وأصول الدين بالأزهر الشريف في ولاية "نيجري سيمبلان" الماليزية .

- أضف إلى ذلك، خصصت شركة البترول الوطني الماليزية " بتروناس " ٢٠ منحة جامعية للطلبة المصريين الأوائل للالتحاق بجامعة بتروناس، والحصول على درجة البكالوريوس في مجال الحاسبات الآلية والتخصصات الهندسية المختلفة.

وعلى الصعيد الثقافي، أكد "داتو كو جعفر كو شقارى"– سفير ماليزيا بالقاهرة– على عمق العلاقات المصرية الماليزية وقوة الصداقة بين البلدين، اللتين تربطهما علاقات ثقافية وتجارية وتعليمية عميقة، حيث بلغ عدد الطلاب الماليزيين الذين يدرسون في الازهر الشريف ١٥ ألف طالب وذلك عام ٢٠١٦.

وفى المقابل تحرص ماليزيا على جذب أكبر عدد من الطلاب المصريين لاستكمال تعليمهم في الجامعات الماليزية، "حيث تقدم جامعة "UCSI" الخاصة ٢٠ منحة دراسية كاملة و١٠٠ منحة دراسية جزئية للطلاب المصريين المتفوقين، ويذكر أن ماليزيا حصلت على المركز ال١٢ كوجهة التعليم الأكثر تفضيلاً في العالم، وفق إحصاء منظمة اليونسكو لعام ٢٠١٤.

وفي سياق تدعيم التعاون الثقافي بين الدولتين، قامت سفارة ماليزيا بالمشاركة بمهرجان الطبول الدولى بقصر ثقافة بنها ، لتقديم التراث الماليزى القديم ومنها "فرقة الملك والسلطان الماليزية" ، وذلك بمشاركة الشاعر "وحيد أمين"– مدير عام فرع ثقافة القليوبية– والدكتور "إبراهيم راجح"– وكيل كلية الطب البشرى بجامعة بنها – وعدد من أعضاء السفارة والقيادات التنفيذية بالقليوبية، وتم الاتفاق على توسعة دائرة التبادل الثقافى بين قصر ثقافة القليوبية وسفارة ماليزيا بالقاهرة فى مختلف المجالات الفنية والثقافية، ومن جانب آخر تم الاتفاق على التعاون بين كلية الطب البشرى بجامعة بنها وماليزيا وتبادل الخبرات العلمية بين جامعة بنها والجامعات الماليزية.

هذا، وعلى الرغم من عمق العلاقات المصرية الماليزية وتطور العلاقات بين الجانبين، غير أن هذه العلاقات قد شابها بعض التوتر الذي أعقب ثورة ٣٠ يونية ٢٠١٣، الذي تمثل في قيام حكومة ماليزيا بسحب الطلاب الماليزيين الذين يدرسون فى الجامعات المصرية، إلا أن رئيس جامعة القاهرة الدكتور "جابر نصار" استجاب بكل ترحيب لطلب وزير التعليم الماليزى بأن تجرى امتحانات الطلاب الماليزيين المقيدين فى جامعة القاهرة فى ماليزيا، حفاظاً على العلاقات بين البلدين، كما استمرت جامعة القاهرة

فى دعم برنامج الدراسات الماليزية والذى ما زال يباشر أعماله وهو البرنامج الأنشط على مستوى البرامج المماثلة فى العالم حيث مثل نقطة انطلاق للتعريف بماليزيا فى الوطن العربى وأفريقيا.

خاتمة:

في اطار تبنى صانعي السياسة الخارجية المصرية سياسة التوجه شرقًا أو ما يُعرَف بـ Look East Policy، فإن العلاقات بين الجانبين شهدت تحركًا إيجابيًا في إطار تحقيق المصالح المشتركة، فى ظل التقدير والاحترام المتبادل والمساندة الدبلوماسية في العديد من القضايا المشتركة بين البلدين

ومن ثم لابد من تدعيم العلاقات العلاقات الاقتصادية بين البلدين لتحقيق نسب التعاون المنشودة بين الجانبين، ولاسيما علي الصعيد الاقتصادي فماليزيا تسيطر علي ٨٥% من حجم السوق العالمي في مجال زيت النخيل ، ويمكن لمصر ان يكون لها مركزا دوليا من خلال التعاون المشترك الذي يحتاج مزيدا من اللقاءات الثنائية سواء علي المستوي الحكومي أو القطاع الخاص، واستحداث آليات جديدة لتفعيل التعاون الاقتصادي بين الجانبين المصري والماليزي وتذليل العقبات أمام رجال الأعمال في البلدين لإقامة مشروعات مشتركة في مختلف المجالات، ولاسيما ان حجم التبادل التجاري بين ماليزيا ودول آسيان يبلغ نحو ٢٠% من حجم التبادل التجاري الماليزي مع دول العالم، بينما يقف حجم تبادلها التجاري مع مصر ودول أفريقية أخرى عند مستوى ٢% فقط.